

الرسالة الثالثة

لقد التحقت ببرنامج إعداد المعلم

حين لم أجد خيارات أخرى

obeikandi.com

منذ سنوات قليلة ، عندما دعيت إلى الحديث مع المشاركين في إحدى برامج إعداد المعلم في مدينة (سان باولو) ، استمعت من كثير منهم إلى تلك العبارة التي اتخذت منها عنواناً لهذه الرسالة . كذلك استمعت من عدد منهم إلى أنهم قد اختاروا هذه البرامج في ترقب مجال أفضل، إلى حين تتهيأ لهم فرصة الزواج.

وإنى لعلنى اقتناع تام بأن الممارسة التعليمية التي أتحدث عنها ، والتي أشرت إلى جمالها وأهميتها مراراً ينبغي ألا تعد على أساس مثل تلك الدوافع التي استمعت إليها . وربما كان ينظر برؤية غير مسئولة إلى بعض برامج إعداد المعلم على أنها ماكينه توضع فيها النقود ؛ طلباً للأغاني المتواضعة الشهيرة . كذلك .. فإن هذا لا يعنى أن تكون تلك البرامج غطاءً قماش يتقى الناس به هطول المطر حتى تخف حدته . والواقع أن اتقاء زخة من الأمطار تحت أى غطاء لا يحتاج إلى إعداد وتدريب . وعلى العكس من ذلك تماماً .. فإن الممارسة التعليمية أمر جد خطير، ونحن كمعلمين نتعامل مع بشر من الأطفال والمراهقين والكبار ومسئوليتنا أن نشارك في نموهم ، وقد نتمكن من مساعدتهم في ذلك أو قد نعيقه في سعيهم للنمو . إننا مرتبطون بهم ارتباطاً أصيلاً في عملية اكتشافهم للحياة . وقد يؤدي عدم الكفاءة وضعف الإعداد وعدم المسؤولية في ممارستنا التعليمية إلى إخفاقهم في مواصلة النمو والاكتشاف . بيد أننا مع تحمل المسؤولية والإعداد العلمى ومحبة عملية التدريس ، فضلاً عن الجدية وتقديم القدوة في الكفاح من أجل العدالة ، سوف نسهم في تشكيل المتعلمين تدريجياً حتى يصبحوا أشخاصاً ، لهم حضورهم في هذا العالم .

وباختصار .. فإنه بصرف النظر عن تقريرنا بأن معلم الطلاب غير الكفاء ، والذي لا يتحمل المسؤولية سوف يكون بالضرورة غير لائق لممارسة عملية التعليم ، أو

بأن الكفاء والقادر على تحمل المسؤولية هو اللائق والجدير بهذه المهمة ، فإن واجبنا يفرض علينا أن نقبل على مهمتنا بكل اعتزاز وشرف ، آخذين التحضير لها بكل اعتبارات وشروط الجدوية والإحكام . ولعل من بين الأسباب التي تدعو الطلاب إلى اختيار برامج إعداد المعلم ، ذلك الاتجاه الذى يلتقى ويعزز تلك الأيديولوجية ، التي تحتزل وظيفة المعلم المحترف إلى دور الأمومة المدللة .

ولذلك .. فإنه من الضروري فى الحركة النضالية للمعلمين إدراكهم الذى يجب أن يؤكدوه فى ذواتهم ، كما نؤكدده نحن جميعاً ، بما لمهمة التعليم من كرامة وأهمية . وإذا لم يتجسد ذلك الإدراك والاعتناء فسوف نجد أنفسنا فى نضالنا من أجل الأجور ومن أجل التقدير الاجتماعى فى حالة من الفشل والإخفاق . وبطبيعة الحال .. فإن إدراكنا لقيمة مهمتنا التعليمية لا يعنى أنها أهم مجالات العمل المجتمعى قاطبة ، ولكنه يعنى أنها مهمة جوهرية وأساسية ، لا يمكن الاستغناء عنها فى إطار المحيط الاجتماعى . ومن ثم فإنه ينبغى ألا يلتحق إنسان ببرامج إعداد المعلمين يفتقد فرصاً أخرى للعمل ، أو لأنه فى أدنى من ذلك يريد أن يمضى وقتاً ريثماً يحين وقت الزواج . ولما كانت تلك الدوافع شبيهة - كما ذكرنا - بشخص عابر ألجأه المطر للاحتماء فى مكان ما يغادره بمجرد توقف تلك العاصفة . ومن ثم فإن فى مثل معظم تلك الحالات لا يجد المرء سبباً أو دافعاً للنضال المهني ، لهذا فلا مانع لديه من الالتزام بمقتضيات المهنة ، وعليه أن يقبل دور الأمومة المدللة .

وإذا أردنا أن نناضل بكفاءة من أجل حقوقنا ، فإننا فى حاجة لأن نشعر بالاعتدال والثقة بالأهمية السياسية والاجتماعية لما نقوم به من مهمات . والواقع أن ضالة أجورنا لا تستند فى أسبابها على الأحوال الاقتصادية والمالية للدولة وللشركات الخاصة فحسب، لكنها مرتبطة كذلك بمفهوم استعمارى للإدارة ، وكيف يتم التعامل مع الإنفاق العام وترتيب أولويات هذا الإنفاق .

وعلينا أن نواجه تلك القضايا وأن نفند المقولات المغرضة من أمثال الزعم بأنه "يمكن رفع أجور المحامين المدافعين عن عمال النقابات ، حيث إن عددهم لا يتجاوز الستين . بيد أننا لا نستطيع أن نفعل مثل ذلك في حالة المعلمين ، حيث إن هناك عشرين ألفاً منهم" .

كلا ، لن نقبل بمثل هذه الرأى . وفي بداية مناقشته أود أن أعرف: هل للمعلمين أهمية أم لا ؟ وأود أن أعرف هل تعتبر أجورهم غير كافية ؟ وهل المهمات التي يقومون بها يمكن الاستغناء عنها ؟ . إنه على مثل هذه الأسئلة ينبغي أن يتركز الكفاح المتد ضد التقاليد الاستعمارية التي تعشش بيننا ، وهو كفاح يتطلب التذرع بالصبر في حالة التذمر من قبل المعلمين ، وبالحكمة السياسية من قبل قياداتهم . وفرض عين علينا أن نكافح دفاعاً عن قيمة مهماتنا، بحيث تصبح تدريجياً وبأسرع وقت ممكن ، جزءاً عاماً وواضحاً من المكونات الرئيسة في ثقافة المجتمع .

وكلما طال سكوتنا عن حالة كوننا أمهات مدللّات ، سوف يجد المجتمع نفسه في حالة استغراب حين نعلن الإضراب ، داعياً لنا بأن نلتزم بالسلوك الحميد . وعكس ذلك يتجلى في أنه كلما أسرع المجتمع في الاعتراف بقيمة مهنتنا ، فسوف يتزايد دعمه لنا . إنه من الأمور الملحة أن نسعى إلى حشد مزيد من الدعم في بلادنا للمدارس الحكومية الشعبية لكي تتميز بالكفاءة والديمقراطية والأجواء السعيدة ، وبتوافر مدرسين يتقاضون أجوراً طيبة ، ومدرسين تدريجياً جيداً وفي نمو مهني متواصل . ليس من المستساغ أبداً ، بل وإلى غير رجعة ، أن تظل رواتب المعلمين أدنى بدرجات فلكية من رؤساء ومديرى الشركات الحكومية ، كما هو الحال الآن .

وعلينا أن نجعل هذه المطلب قضية قومية وجوهرية لوجود البرازيل التاريخي في عالم القرن الحادى والعشرين ، وأن نزعزع إحساس اللامبالاة والضمائر المهذبة لأولياء البيروقراطية المنغمسين من رؤوسهم حتى أخمص أقدامهم في أفكار استعمارية ، مهما ادعوا بأنهم من أنصار التحديث والتجديد .

ثم أنه ليس من المقبول ، ونحن في مطالع القرن الجديد ، أن نستمر في معاناة القصور الرهيب فيما يشهده تعليمنا الحال ، كما وكيفاً . كذلك لا نستطيع أن ندخل هذا القرن ولدينا ثمانون مليوناً من تلاميذ المناطق المهمشة محرمين من الالتحاق بالمدرسة، إلى جانب ملايين غيرهم قد طردتهم مدارسهم وأطلقت عليهم صفة "المتسربين" .

ولعلنا لا نتعجب أن نسمع على سبيل المثال أنه حتى بدء الاستقلال لم يكن لدينا في البرازيل نظام تعليمي . ولم يقتصر الحرمان على هذا فحسب ، بل إن أية مظاهر ثقافية للمطالبة به كانت من المحرمات. وحتى اعتلاء الأسرة الملكية سدة الحكم ، كان إقامة مطبعة للنشر عملاً غير قانوني ، يعرض صاحبه لأقصى العقوبات .

وعند إعلان الاستقلال ، وجدت الأمة حديثة الولادة نفسها غارقة في أعماق بحار الجهالة ، ولم يكن التعليم الحكومي العام إذ ذاك يعني أكثر من وجود مدارس قليلة متناثرة في المحافظات . وكان التعليم الثانوي منحصراً فيما عرف بالمدارس الملكية ، التي كانت تعلم برامج عقيمة ممثلة في خليط من دراسة اللغة الإغريقية واللاتينية ، والخطابة والفلسفة العقلية والأخلاقية وغيرها من المناهج الأكاديمية القديمة ، كذلك كانت الكتب قليلة . وقد أدى هذا إلى أن أكثر الفئات المؤهلة علمياً لم تتكون لديها عادات القراءة .

ويلزمنا كذلك أن نتابع وأن نرصد إنجازات أولئك الذين نعطيهم أصواتنا ، سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الفيدرالي ، وسواء كان ذلك لمناصب العمدة (مايور) أو عضوية المجالس النيابية أو المحافظ أو رئيس الدولة . واجبنا أن نراقب خطواتهم ونحركاتهم وقراراتهم ، وبياناتهم ، وإعطاء أصواتهم ، والمشكلات المتروكة ، فضلاً عن سلوكهم الأخلاقي . وعلينا كذلك أن نلزمهم بوعودهم ، وأن نقوم بتقييم سيرتهم تقييماً دقيقاً قبل الوثوق من انتخابهم مرة أخرى . وإذا اقتضى الأمر علينا أن نسحب ثقتنا من إعطاء أصواتنا لهم ، وواجبنا أن نبليغهم بالأسباب الموجبة لذلك . وفي جميع

الأحوال .. فإنه من المهم حين نلجأ إلى ذلك ، أن نحرص قدر المستطاع على توضيح مواقفنا بصورة علنية أمام الرأي العام .

والحاصل أننا بلد هدر للموارد ، وهو هدر نحاط به علماً في كل يوم من خلال الصحافة والتلفاز ، ولو لم تكن على هذا النحو ربما كان في مقدورنا أنه نقدم كثيراً لتحسين التعليم . ويتجلى هدرنا في ضعف تدويرنا للمخلفات ، وبإظهارنا عدم الاحترام والازدراء للملكية العامة . ونهدر حين نترك ما قيمته ملايين الدولارات من المعدات والأجهزة معرضة دون استخدام ، وحين نشرع في بناء للمنشآت والمستشفيات ودور الحضانات دون استكمال مرافقها ، وفي تشييد الجسور والمعابر والعمارات الضخمة ، ليتوقف العمل فيها فجأة فتبدو لنا كأنها مواقع أركيولوجية لحضارات قديمة مطوره . كذلك يتم إهدار ما قيمته ملايين الدولارات من الفواكه والخضراوات في مراكز التوزيع الكبرى . ولعله مما يستحق المحاولة أن نقوم بحساب تكلفة هذا الهدر ؛ لكي يتضح أمامنا ما كان يمكن أن نوفره من الموارد من أجل التعليم، إذ لم يحدث ذلك فعلاً حتى الآن .

ونحن نعتقد أن القرارات القطعية المتعسفة ، وما يتسم به الإداريون من ادعاء وصلف يتمسكون به منذ ماضي الاستعماري ، تبرز من بين الأسباب التي يمكن بها تفسير مشاعر العجز والقدرية التي تتملك كثيرين منا . ومثل هذا التعسف والصلف قد يؤدي حقيقة إلى إضعاف روح العمل لدى المعلمين الذين يسلمون أنفسهم إلى القيام بدوراً الأمومة المدللة ، بدلاً من أن يعتزوا بذواتهم كأصحاب مهنة . وقد يفسر ذلك أيضاً موقف أولئك الطلاب الذين يلتحقون ببرامج إعداد المعلم ، كمرحلة انتظار ، ريثما يحين موعد زواجهم .

إن كل السعي الناجع إزاء هذا الحال ، إنما يتجسد في الكفاح السياسي المنظم ، والتغلب على الآراء السائدة بين النقابات ، والانتصار على المواقف الفئوية ، وممارسة

الضغط بالتعاون مع الأحزاب التقدمية ، والابتعاد عن تلك الأحزاب اليسارية ذات التوجهات التقليدية ، وإنما بالتضامن مع تلك التي لديها برامج ذات صبغة تنسجم مع وراء الحداثة والديمقراطية .

إن كل تلك الجهود ضرورية حتى لا نسمح لأنفسنا بالسقوط في هوة القدرية ، التي سوف تعمق من أبعاد المشكلات ، أكثر مما تؤدي إليه من مجرد خلق الصعوبات في سبيل الوصول إلى الحلول الممكنة لها .

ومن البين أن المشكلات المرتبطة بقضايا التعليم ليست بالضرورة مشكلات تربوية فنية ، فقد تكون مشكلات ذات أبعاد سياسية أو أخلاقية أو مالية . ومن أمثلة ذلك أن ما تم الكشف عنه من فضائح في نظام التأمينات الاجتماعية - كما أوردها أحد المعلمين الجادين في برنامجه التلفزيوني - قد أدى إلى ضياع أموال تكفي لبناء ما يقرب من (٦٠٠) ألف من المنازل لذوى الدخل المحدود في طول البلاد وعرضها .

ومن المؤلف أنه عندما تكون الأموال كافية في أحد القطاعات ولا تكون متوافرة في قطاع آخر .. فإن تلك الحالة إنما تعزى إلى سياسة الإنفاق في المقام الأول . وعلى سبيل المثال ، قد يقال إنه لا توجد موارد كافية لتجعل الحياة في المناطق العشوائية أقل بؤسا ، بينما في الوقت ذاته لا تُفتقر الأموال لبناء نفق مهيب . يصل ما بين منطقة من الأحياء الغنية بمنطقة أخرى . وهذه الحالة لا تمثل مشكلة تكنولوجية ، لكنها تقع في دائرة الخيارات السياسية . ولقد شهدت حياتنا مثل هذه المشكلات طوال تاريخنا ؛ ففي عام ١٨٥٢ عندما تولى (المستشار زكارباس قاسكوسيلوس) رئاسة مقاطعة (بارانا) لأول مرة ، وصف أوضاع ما يتقاضاه المدرس بأنها مهزلة عبثية ، في سياق احتجازه على ضعف رواتب معلمى المرحلة الابتدائية . وحسبما أورده (ب . أى بيرلنك) في كتابه (العوامل المعيقة في تطوير التعليم البرازيلي) : " لقد كان من بين النتائج الرئيسية لضعف المرتبات أن أصبحت مهنة التعليم لا تغرى أحداً . ولقد ظل

عديد من حكام المقاطعة يرددون عبارة ، مفادها أن الذين يلتحقون بالتعليم هم أولئك الذين ليس لديهم أى قدرة على عمل آخر . ومن الأمور الملحة أن يكون لسكان البرازيل تقدير أفضل لمهنة التعليم. وليس هناك من وسيلة قليلة الجدوى لعدم تحقيق ذلك أسوأ من بقاء أحوال المرتبات الهزيلة التى يتقاضاها المعلمون حالياً " .

وإني لأعتقد أن على نقابة المعلمين أن تضيف بنداً جديداً ، وعلى مدى زمنى طويل ، فى أجندة مساعيها يتعلق بزيادة رواتب المعلمين وتحسين ظروف عملهم فى التدريس . وهذا يتطلب فحصاً دقيقاً لسياسات الإنفاق العام متضمناً تشخيص التفاوت بين مرتبات معلمى المرحلة الابتدائية ومرتبات المهن الأخرى ، وما يمكن أنه يحصل عليه المعلم من علاوات ، تضم إلى مرتبه خلال كل فترة من فترات عمله . ويصبح من الضروري القيام بدراسة جادة لسياسات المرتبات تكون ذات طابع ديمقراطى حقيقى ، دون أن تشوبها الملامح الاستعمارية . ومثل هذه الدراسة سوف تهدف إلى تحقيق مبدأ العدالة بالنسبة لمهنته التدريس من ناحية ، كما أنها سوف تحل كثيراً من المشكلات المقلقة فى عدم المساواة بصورة عامة .

لقد حدث عندما زرت مدينة (رسفي) عام ١٩٥٠ أن سمعت (الأب ليبرت) مؤسس الحركة الاقتصادية والإنسانية ، يردد مقولة أنه من بين جميع الأمور المقلقة التى شاهدها بيننا وكانت أشدهما إزعاجاً ، تلك الفجوة فى المرتبات بين أهل الحظوة والضعفاء ، وما نزال الفجوة قائمة حتى اليوم . ولعله من العسير تفسير ذلك الفرق الشاسع والنسبة المختلة بين ما يتقاضاه رئيس مجلس إدارة شركة حكومية - بصرف النظر عن أهمية عمله - وما يتقاضاه المعلم الابتدائى فى مقابل عمله . ويدعونا إلى الأسى حين ندرك أن هذا الذى يحتل موقع رئيس مجلس الإدارة حالياً ، كان بالأمس فى حاجة إلى هذا المعلم الابتدائى . إنه لا من أن مناص تعامل مهنة التدريس فى البرازيل

بما تستحق من التكریم ؛ حتى يمكن للمجتمع أن يبدأ في مطالبتها بالأداء الكفء في مهماتها .

ومبلغ القول أننا قد نكون سذجاً إذا استبعدنا الحاجة إلى كفاح سياسى ، وإلى الحاجة إلى أن نوضح للرأى العام الظروف الحقيقية التى تعيشها مهنة التعليم ، مما يستوجب مقارنة مراتب مختلف المهن وبيان التفاوت فيما بينها . إنا ندرك تماماً لمدرسين أن التعليم هو الرافعة العظمى فى عملية التحول الاجتماعى ، كما ندرك أنه دونه لن يحدث تحول .

لن تستطيع أمة أن تؤكد ذاتها من خلال أشواقها الحارة نحو المعرفة ، دون أن تغامر بمشاعرها من أجل التجديد المتواصل لذاتها ، ودون أن تحتل المخاطر الخلاقية المحتملة . ولن يستطيع مجتمع أن يؤكد ذاته دون تنمية ثقافية وعلمه وقدراته البحثية والتكنولوجية ، وأخيراً نظام تعليمه .. وكل هذا يبدأ من المدرسة الابتدائية .